العرب
الإثنين 2020/01/06
السنة 42 العدد 11578

اغتيال سليماني يحيي ميليشيا «جيش المهدي» في العراق

بغداد – بعد ساعات من مقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني أعلن مقتدى الصدر عن إعادة إحياء "جيش المهدي" في قرار وصف بمحاولة التماهي مع ردود فعل الميليشيات المسلحة الموالية لطهران في العراق. وبرّر الصدر هذا القرار في بيان وجّهه إلى أتباعه بأنه لحماية العراق ووصف نفسه في ذلك البيان بأنه "المسؤول عن المقاومة العراقية الوطنية"، فيما يبدو القرار كجزء من ردود الفعل الإيرانية المتوقّعة داخل العراق على مقتل سليماني ونائب قائد الحشد الشعبي أبومهدي المهندس.

يعتبر مراقبون أن "جيش المهدي" هو مجموعة من ميليشيات مسلّحة تكوّنت من متطوعين ليسوا عسكريين، لديه تاريخ مثقل بانتهاكات قتل العراقيين منذ تأسيسه عام 2004 حين كان غرضه الأول المُعلن حماية المراقد الشيعية في العراق ثم تحوّل إلى طرف في صراع ضد القوات الأميركية وبعدها تحوّل إلى نزاع سياسي داخل العملية السياسية عبر مراحلها المتواصلة منذ تولّي إياد علاوي رئاسة الوزارة عام 2004 مروراً بالجعفري والمالكي والعبادي وأخيرا المستقيل عادل عبدالمهدي.

كان هذا "الجيش" يضمّ جميع التشكيلات الميليشياوية التي خرجت وتمرّد قادتها على الصدر في ما بعد بسبب المصالح النفعية المباشرة مع طهران وبتوجيه المقتول قاسم سليماني الذي أدار تلك المجموعات وفق نظريته اللوجستية بتعدد المنظمات والتشكيلات ليسهل اللعب بها دون الخضوع لأهواء زعيم واحد.

> جيش المهدي مجموعة ميليشيات مسلحة تكونت من متطوعين ولديه تاريخ مُثقل بانتهاكات دموية منذ تأسيسه عام 2004

أوّل الخارجين عن مقتدى الصدر كان قيس الخزعلي وكذلك أكرم الكعبي زعيم ميليشيا "النجباء" وميليشيا "أبودرع" وميليشيا "الخراساني" التي رغم تبعيتها المباشرة لخامنئي إلا أن زعيمها علي الياسري كان تابعاً لجيش المهدي، وميليشيا أبوالفضل العباس التابعة لأحد شخوص التيار الصدري وهو قاسم الطائي.

في الثلاثين من أغسطس من عام 2018 نشرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية وثائق مسرّبة لاعترافات قيس الخزعلي خلال اعتقاله من قبل القوات الأميركية في العراق عام 2007.

وبحسب تلك الاعترافات فقد دفع الخزعلي نحو مليون ونصف المليون دينار عراقي عام 1997 للتهرّب من الخدمة العسكرية، وأقرّ بتنسيقه الدائم مع إيران وزياراته المتكررة إليها، حيث التقى خلالها ضباطا في المخابرات. كما ذكر بأن مقتدى الصدر توصل إلى اتفاق مع المخابرات الإيرانية عام 2003 لتمويل قيس الخزعلي، وذلك خلال زيارة القياديين الشيعيين إلى طهران في ذكرى وفاة الخميني. وبحسب الصحيفة فإن اعتقال قيس الخزعلي لم يدُم أكثر من عامين إذ أفرج عنه بصفقة تبادل أسرى مع ميليشيات شيعية.

وأبشع صفحات "جيش المهدي" بقيادة الصدر كانت عام 2006 بعد تدبير حادثة تفجير مرقد الإمامين (الهادي وحسن العسكري) في سامراء ثم مقتل الصحافية في قناة العربية أطوار بهجت، حيث تسرّبت الأخبار في حينها بأن المسؤول عن اغتيالها كان قاسم سليماني، ثم بدأت حملات القتل الجماعي للعرب السنة وإحراق 200 مسجد تابعة لهم عن طريق ما سمي بـ"فرق الموت" وهي الذراع العسكري لجيش المهدي التي نفذت عمليات القتل الوحشية التي وثقتها في ما بعد منظمات حقوق الإنسان في جنيف، مما دفع مقتدى الصدر للتبرؤ من مرتكبيها.

وكانت مواقف الصدر متذبذبة ما بين حلّ هذه الميليشيا ثم إعادة تنظيمها حسب ظروف علاقته برفاقه في الحكم، ففي نهاية أغسطس 2007 أعلن الصدر تجميد جيش المهدي لمدة ستة أشهر لإعادة تنظيمه، ثم أمر من جديد بعد انتهاء المدة بالتجميد لمدة ستة أشهر أخرى، قبل أن ينشط من جديد عام 2008 خصوصا بعد أن أصبحت خصومته بنوري المالكي ذات طابع دموي، حيث أشرف المالكي على عملية عسكرية أسماها "صولة الفرسان" تم خلالها سحق مقاتلي الصدر في مدينة البصرة.

وأعيد جيش المهدي مجدداً تحت اسم "سرايا السلام" للمشاركة في الحرب على داعش عام 2014، ثم لترابط تلك الميليشيا وإلى حدّ اليوم في مدينة سامراء تحت شعار "حماية المراقد المقدسة" هناك، في حين تتوارد الكثير من التقارير حول انتهاكات تلك الميليشيات ضد المواطنين هناك، ومصادرة العديد من ممتلكاتهم العقارية.

ويوصف الصدر برجل المفاجآت والتكيّف مع الأحداث ومحاولة التميّز بمواقف تبدو استقلالية لكسب الأنظار وإيهام جمهوره من الفقراء في المدن العراقية المسحوقة وخصوصا مدينة الصدر ببغداد. واشتغل على الاحتجاجات الشعبية ضد السلطة القائمة فنظم مظاهرة كبيرة دخلت أبواب المنطقة الخضراء، واعتصم مع جمهوره فيها لحين إعلانه الانسحاب في أواخر مارس 2016 وادعائه بأن الرسالة وصلت، وفهمت على أنها رسالة قدّمها لرئيس الوزراء في حينه حيدر العبادي الذي قدّم برنامجا حكوميًا وصف بالإصلاحي لكنه لم ينفّذ.

وأثارت مواقف الصدر خلال العامين الماضيين الكثير من الأسئلة حول جدّية مواقفه مثلما يريد أن يوحي بأنه زعيم وطني. وحاول استثمار مهادناته مع العرب السنّة بعد ذلك السجل الدموي ضدهم، من خلال مبادراته بزيارة كل من السعودية والإمارات والأردن، وهي بلدان دائما ما تعاطت مع الشأن العراقي بما يحقق له الاستقرار والأمن. لكن هذه المواقف الموسمية وُصفت من قبل كثير من المتابعين بأنها لا تلغي علاقته الحميمة بطهران.

ويصفه كثيرون من الشيعة بأنه شريك رئيسي في كلّ الخراب الذي حلّ بالشعب العراقي، وهو مسؤول عن كلّ ما حصل له باسم الدين والمذهب والعقيدة. وما زال الصدر غامضاً بموقفه من ترشيح رئيس وزراء خلفا لعبدالمهدي الذي عيّن بقرار مشترك بينه وبين هادي العامري الذي أصبح الآن خليفة لأبي مهدي المهندس كنائب لهيئة الحشد الشعبي، ووصف الصدر في هذا الملف بأنه يتلاعب بقضية "الكتلة الأكبر" عن طريق التنازل عنها خروجا على أدبيات الدستور الذي يدير العملية السياسية بصورة وضعت رئيس الجمهورية أمام حرج كبير.

الركوب على الأحداث

نعمة قد تتحول إلى نقمة

سيناريوهات شائكة تواكب تضاؤل أمال بتسوية أزمة سد النهضة

مخاوف متبادلة من دخول طرف رابع المفاوضات

تصل مفاوضات سد النهضة الإثيوبي إلى المحطة الأخيرة خلال أيام في انتظار الوثيقة التي سوف تحملها مصر وإثيوبيا والسودان إلى واشنطن 13 يناير الجاري. وباتت ورقة الطرف الرابع أقرب من أي وقت مضى بعد سلسلة من الجولات التفاوضية لم تحقق تقدّما ملموسا، إلا أن التوافق عليه قد يصبح مسألة معقّدة مع ظهور اقتراحات لم تكن متداولة من قبل.

محمود زكي
كاتب مصري

القاهرة – تتجه الأنظار الخميس والجمعة المقبلين نحو أديس أبابا لمتابعة الاجتماع الرابع والأخير لمفاوضات سد النهضة، والتي تدخل مرحلة حاسمة وسط غياب التوافق التام حول الرؤى والحلول التي تُنهي أزمة الملف المعقّد بين مصر وإثيوبيا والسودان.

لم تظهر حتى الآن مؤشرات جلية بشأن قرب الوصول إلى صيغة تقرّ باتفاق مرضي للدول الثلاث، خاصة مصر الراغبة في تحديد كمية المياه المتدفقة إليها وسنوات الملء، وآلية تشغيل السد بصورة تمنع مرورها بفترات جفاف مستقبلا، في حين ترفض إثيوبيا الحلول المطروحة من جانب القاهرة، بحجة أنها تمثل عدوانا على سيادتها الوطنية.

يزداد الارتباك مع صعوبة وصول الدول الثلاث لصيغة نهائية قبل محطة من الذهاب إلى واشنطن لمحادثات مع المراقبين الدوليين، الولايات المتحدة والبنك الدولي، وإخفاق الاجتماعات الماضية في التوصّل لتفاهمات محددة ونهائية.

داويت كيبادي

إثيوبيا تضع حل إشراك بلدان حوض النيل كخطة بديلة

حرصت مصر وإثيوبيا والسودان على مواصلة الحفاظ على الوتيرة الهادئة في البيانات الصادرة عقب كل اجتماع لتجنّب التفسيرات الخاطئة وعدم زيادة الأوضاع سخونة والتي كانت سائدة قبيل انطلاق الجولات، بينما لم تخلُ التصريحات الإثيوبية من تلميحات بعدم حدوث تغيير في المواقف.

ثلاثة سيناريوهات

تنحسر النتائج قبل دخول الاجتماع الرابع والأخير في أديس أبابا، في ثلاثة سيناريوهات. الأول، وهو الأكثر صعوبة، يرتبط ببلورة اتفاق تاريخي يضع بنودا مرضية للجميع في مسائل تخصّ التشغيل وقواعد الملء، والتأسيس لمرجعية قانونية وسياسية وفنية لأيّ مشروع يمكن البناء عليه في المستقبل داخل دول حوض النيل.

السيناريو الثاني، هو مدّ فترة التباحث مرة أخرى لمدة شهر أو شهرين إضافيين، وهي عملية يمكن الاتفاق عليها إذا حمل الاجتماع الأخير بوادر إيجابية تؤكد وجود شكل توافقي أو تقارب في وجهات النظر، ينقصها المزيد من المحادثات والتفاهمات كي لا تحتاج إلى تفعيل المادة العاشرة من اتفاق الخرطوم في مارس 2015، والاستعداد لقبول طرف رابع.

يبقى الطريق – السيناريو الأخير، والمتفق عليه مسبقا، ويرتبط بالسماح بدخول طرف أجنبي للمشاركة في مفاوضات سد النهضة، ليصبح بإمكانه ترميمها، والمساعدة في بناء الثقة وإقرار بعض النقاط الفنية في البناء، والتي تخشى مصر من آثارها السلبية على أمنها المائي.

يرى البعض من المراقبين، أن الولايات المتحدة أو البنك الدولي، أو الاثنين معا، الطرفان الأقرب للدخول كطرف رابع في المفاوضات، لأسباب تتعلّق بقوة واشنطن، والعلاقة الجيدة التي تجمعها بكل من مصر وإثيوبيا والسودان، ومن مصلحتها ضمان استقرار منطقة القرن الأفريقي للحفاظ على الخط التجاري البحري الحيوي.

يضاف إلى أفضلية اختيار الولايات المتحدة، وجودها كدولة ومراقب في الاجتماعات الثلاثية منذ نوفمبر الماضي، ما يعني معرفتها بمخرجات اللقاءات وشكل التباحث وأدوات كل مفاوض في تبرير أو فرض وجهة نظره.

غير أن الولايات المتحدة لن تكون المرشح الوحيد للولوج إلى مربع أزمة سد النهضة كطرف رابع. وتبدو أديس أبابا عازمة على طرح أوراق أخرى مع وجود مخاوف جدية من احتمال ميل واشنطن نحو القاهرة، بسبب المصالح المتشابكة في ملفات إقليمية مهمة.

يقول الصحافي الإثيوبي، داويت كيبادي، هناك تيار صاعد بقوة داخل أروقة الحكومة في أديس أبابا، يطرح الاستعانة بمبادرة حوض النيل كطرف رابع.

ويوضح كيبادي في تصريحات خاصة لـ"العرب"، أن إثيوبيا تضع حل إشراك بلدان حوض النيل كخطة بديلة في حال استمر الجمود في سير المفاوضات، "أديس أبابا ترى في مشاركة الدول العشر المعنية بنهر النيل الحل المنطقي والأقرب للواقع، لأن اتفاق سد النهضة سوف يؤسس لنموذج شامل لكافة دول حوض نهر النيل، ويشكل مستقبل التنمية في دوله".

خرجت مبادرة حوض النيل في فبراير عام 1999، وضمّت مصر، السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، أريتريا، بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي بين هذه الدول، وتم توقيعها في تنزانيا.

تفكير خارج الصندوق

حاولت دول المنبع السبع تطوير المبادرة لتصبح مفوضية حوض النيل مع إبرام اتفاق يحسم مسألة تنمية الحوض، ونجم عنه توقيع اتفاقية عنتيبي عام 2010 التي أقصت دول المنبع، مصر والسودان، من الاتفاق بعد رفضهما التوقيع دون تحديد كمية المياه المتدفقة سنويا.

وتابع كيبادي لـ"العرب"، قائلا "إثيوبيا سوف تستند للباب الثاني عشر (حالات الطوارئ) من اتفاق مبادرة حوض النيل التي تسمح بمشاركة دوله في القضايا المشتركة للأعضاء في حالة شكّلت تهديدا وشيكا أو تسبّبت في وقوع ضرر جسيم لدول حوض النيل، أو دول أخرى".

يمثّل إشراك المبادرة بأعضائها العشرة تعقيدا أكبر لأزمة سد النهضة، لأنها مسألة قد تجنح بسير التفاوض، وتعطل القدرة على الوصول لحل قبل الانتهاء من بناء السد العام المقبل، وتبرز رأس الأزمات في الخلاف بين مصر والسودان من جهة، ودول المنبع من جهة أخرى على آلية إدارة نهر النيل.

وتبدو مبادرة دول حوض النيل أقرب إلى رؤية إثيوبيا، في ظل أن جميع دول المنبع تشاطرها رغبتها في بناء مشروعات على حوض النيل دون تدخّل أو مراقبة خارجية.

مع تحرّك رئيس وزراء إثيوبيا، أبي أحمد، في المحيط الأفريقي بصورة إيجابية، قد تصبح القاهرة في موقف صعب مع تراجع دورها في هذا المحيط بشكل قلّل من تأثيرها ونفوذها، وحتى المحاولات الحثيثة التي تقوم بها مع تولّيها رئاسة الاتحاد الأفريقي لم تسفر عن تغيرات توحي بأن القاهرة تمتلك ناصية العديد من الأمور التي تفيد موقفها في أزمة سد النهضة.

ويشير متابعون، إلى صعوبة قبول مصر والسودان بأي من دول حوض النيل داخل مفاوضات سد النهضة، لأنهم أطراف غير محايدة، وتعمّدت القاهرة منذ انطلاق مفاوضات سد النهضة اقتصار أزمة السد على الدول المعنية فقط دون حاجة لإشراك أي بلد أفريقي يمر به نهر النيل.

استمرت موجة التعليقات والتصريحات الإثيوبية في انتقاد طريقة مفاوضات سد النهضة. ونشرت صحيفة أديس ريبورتر مقالا لأستاذ السياسات المائية بجامعة أديس أبابا، يعقوب أرسانو، طالب فيه مصر بـ "عدم تسييس القضية وإبقاء الأمر في إطاره الفني".

وزعم أن القاهرة تبالغ في مخاطر سد النهضة وانخفاض حصتها المائية، قائلا "السد لن يغيّر مسار المياه إلى مجرى آخر، بل سوف تعبر من توربينات السد وتستمر في التدفق، والقليل من الماء سوف يحتفظ به أثناء فترة الملء، وهما شهران فقط في كل سنة، وهذا سيكون أثناء الشهور المطيرة وفترة الفيضانات، وهي مياه زائدة عن متوسط التدفق الطبيعي، كما أن فترة ملء الخزان سوف تستغرق سبع سنوات، وكل هذه الخطوات مبنية على دراسات وأبحاث لضمان عدم تأثر دول المصب".

> يزداد الارتباك مع صعوبة وصول الدول الثلاث لصيغة نهائية قبل محطة من الذهاب إلى واشنطن للتباحث مع المراقبين الدوليين

في المقابل، تصرّ غالبية الردود المصرية على احترام الحقوق المائية التاريخية لكل دولة، وحلّ الأزمة في إطارها الفني، والذي رفضته إثيوبيا مرارا، كما أن مدة السبع سنوات مفيدة لمصر إذا أكدت أديس أبابا القبول بها صراحة.

يعكس المشهد العام قبيل انطلاق الجولة الأخيرة من المفاوضات الكثير من المعاني الإيجابية والسلبية، ما أدّى إلى إيجاد التباسات فنية، لا أحد يستطيع القطع بأنها ستميل إلى أي كفة قريبا، لأن النتائج الاجتماعات الثلاثة السابقة لم تغيّر كثيرا في جوهر القناعات الإثيوبية، ما يجعل الباب مفتوحا لمزيد من الجدل حول هوية الطرف الرابع، وهل سيكون الولايات المتحدة الأميركية أم البنك الدولي، أم دول حوض النيل؟